

نظام المختبرات  
الخاصة  
١٤٢٣هـ



الرقم : م / ٣  
التاريخ : ١٤٢٢/٢/٨ هـ

بسمون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (البيمين) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (المشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادتين (الثامنة عشرة) و (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على مشروع نظام المختبرات الخاصة.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٨٢/٩٥) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٨ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) وتاريخ ١٤٢٣/١/٢٥ هـ.

رسمنا بما هو آت .

أولاً ، الموافقة على نظام المختبرات الخاصة بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز



ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥١٩٤/٧/ر  
وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٣ هـ ، المتعلقة على برقية معالي وزير التجارة رقم  
٢/١٠/٩/٣٢٩ وتاريخ ١٤١٩/١/٢٨ هـ ، بشأن مشروع اللائحة التنظيمية  
للمختبرات الخاصة لغرض الفسح الجمركي .

وبعد الاطلاع على مشروع نظام المختبرات الخاصة .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٩٥) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٦ هـ المعد في هيئة الخبراء  
بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨٢/٩٥) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٨ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٣) وتاريخ  
١٤٢٣/١/١١ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام المختبرات الخاصة بالصيغة المرفقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرفقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء



## نظام المختبرات الخاصة

### المادة الأولى :

- تدل المصطلحات الآتية أينما وردت في هذا النظام على المعاني الموضحة أمامها ،
- أ - الوزارة المختصة : وزارة التجارة ، أو وزارة الصحة ، أو وزارة الزراعة والمياه ، أو وزارة الصناعة والكهرباء ، أو وزارة الشؤون البلدية والقروية ، أو غيرها من الوزارات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وذلك بحسب ما يقتضيه النص أو السياق.
- ب - الهيئة : الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس
- ج - السلع : السلع التجارية المنتجة محلياً أو المستوردة ، سواء أكانت على شكل مواد أم أجهزة أم أدوات أم غيرها .
- د - الاختبار : كل تحليل أو معايرة أو فحص يهدف إلى تحديد خصائص أداء أو كفاءة أو فعالية أو مطابقة .
- هـ - المختبر : كل مكان أعد لاختبار أي سلعة من السلع .

### المادة الثانية :

يجوز بقرار من الوزير المختص الاستعانة بالمختبرات الوطنية الخاصة بالمؤونة والمرخصة لغرض فحص السلع المحلية والمستوردة .

### المادة الثالثة :

- يمنح الترخيص المبدئي للمختبرات بعد توافر الشروط الآتية ،
- أ - أن يكون طالب الترخيص سعودياً ، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً .
- ب - التزام طالب الترخيص بتعيين مدير فني سعودي للمختبر .





الرقم :  
التاريخ :  
للمفروعات :

ج- التزام طالب الترخيص بتوفير الجهاز اللازم من المتخصصين المؤهلين علمياً ،  
والمعدات والأجهزة اللازمة للعمل بالمختبر بما يتفق مع حجم العمل وطبيعته ، وفقاً  
لما تحدده الوزارة المختصة والهيئة .

المادة الرابعة :

تحدد اللائحة التنفيذية فئات المختبرات والشروط اللازم توافرها لكل فئة بناءً على  
نوصية من الهيئة.

المادة الخامسة :

تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الحصول على الترخيص ، والمدة اللازمة لدراسة  
الطلب.

المادة السادسة :

يُعفى المرخص له مبدئياً مهلة لا تزيد على ستة أشهر لإكمال ما يأتي،

أ - الهيكل التنظيمي للمختبر.

ب- الجهاز الفني لتشغيل المختبر ، وتقديم صورة مصدقة من مؤهلاتهم العلمية  
ودوراتهم التدريبية.

ج- الاعتماد من الهيئة وفقاً لللائحة علامة الجودة وهادة المطابقة واعتماد الخدمات

(اعتماد المختبرات) ، وفي حالة انقضاء مهلة الستة أشهر دون استكمال المتطلبات

يعد الترخيص المبدئي ملغى.

المادة السابعة :

أ - تصدر الوزارة المختصة الترخيص للمختبر الخامس بعد استيفاء ما يأتي :





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

١ - إكمال متطلبات المادة السادسة ، مع تحديد نوعية السلع ، والاختبارات ، والحد الأعلى لتسعيرة كل اختبار مطلوب الترخيص له .

٢ - تسديد رسم الترخيص ومقداره خمسة آلاف (٥٠٠٠) ريال للمختبر الرئيس ، وألفان وخمسمائة (٢٥٠٠) ريال لكل فرع .

ب - مدة صلاحية الترخيص خمس سنوات ، ويتم تجديده بطلب من صاحب الشأن يقدمه إلى الوزارة المختصة ، وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء مدته . ويكون التجديد من تاريخ انتهاء الترخيص .

#### المادة الثامنة :

تقوم الوزارة المختصة بإصدار قرار بالسلع المزمع فحصها بواسطة المختبر الخاص قبل ستين يوماً من إسناد المهمة إلى المختبر الخاص وبعد الإعلان عنها في الجريدة الرسمية . كما يتم إبلاغ وزارة المالية والاقتصاد الوطني (مصلحة الجمارك) بذلك .

#### المادة التاسعة :

يجب على المختبر التقيد بما يأتي :

أ - الاقتصاد على إجراء الاختبارات للسلع المحددة بالترخيص لفحصها .

ب - المحافظة على مستوى الأداء والدقة وفقاً لاصول المهنة في الفحص بكل أمانة وصدق وتجرد ، كما تجب المحافظة على أسرار العمل وسلامة الأجهزة .

ج - الاحتفاظ بسجلات نتائج الاختبارات لمدة لا تقل عن خمس سنوات للرجوع إليها عند الحاجة .





د - إبراز الترخيص والهيكل التنظيمي والأكام الفنية وتكاليف الاختبار وشهادة الاعتماد من الهيئة في مكان ظاهر عند مدخل المختبر ، وعدم إجراء أي تعديل عليها إلا بعد اعتماده من الوزارة .

هـ - الالتزام بالسرية عند نقل العينات ونتائج الاختبار ، وعدم إعطاء أي معلومات إلا للمختصين .

#### المادة العاشرة :

١ - يقوم الفنيون من الوزارة المختصة بمهمة سحب العينات وتجهيزها طبقاً لما تحدده المواصفات القياسية المعتمدة .

٢ - ١ - بالنسبة للسلع المستوردة يؤخذ التعهد اللازم على صاحب السلعة بعدم التصرف بها إلا بعد الفحص النهائي .

ب - بالنسبة للسلع المنتجة محلياً يؤخذ التعهد اللازم على صاحب السلعة بعدم التصرف بها إلا بعد أن تجهزها للجهة المختصة .

٣ - تسلم العينة - بعد أن تجهزها الفنيون - إلى مكتب المختبر الخاص مع خطاب يتضمن وصفاً دقيقاً للعينة وتحديد الاختبارات المطلوب إجراؤها وفقاً للمواصفات القياسية المعتمدة .

٤ - يلتزم المختبر بإعادة النتائج مع بقية العينات أو ما يفيد استهلاكها أثناء إجراء الاختبار إلى الجهة الواردة منها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سحب العينة ، على أن يتم إبلاغ الوزارة المختصة بنتيجة الفحص خلال مدة لا تتجاوز خمسة وعشرين يوماً من تاريخ سحب العينات .

٥ - يتحمل صاحب السلعة المطلوب إجراء الاختبار لها التكاليف اللازمة





## المادة العادية عشرة ،

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها الأنظمة الأخرى يعاقب بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية كل من يخالف حكماً من أحكام هذا النظام :

١ - الإنذار .

- ٢ - غرامة مالية لا تقل من خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرين ألف ريال .
- ٣ - وقف الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً .
- ٤ - سحب الترخيص في حالة العود .

## المادة الثانية عشرة ،

تطبق غرامة التأخير وفق ما يأتي ،

- ١ - ألف ريال عن كل سنة تأخير عند تجديد الترخيص ، ويكون التجديد من تاريخ انتهاء الترخيص .
- ٢ - غرامة مساوية لتكاليف الاختبار محل المخالفة في حالة تأخر المختبر عن إعطاء النتيجة خلال المدة المحددة في الفقرة (٤) من المادة العاشرة .

## المادة الثالثة عشرة ،

يتولى مراقبة المختبرات والتفتيش عليها وضبط المخالفات لأحكام هذا النظام واللوائح والقرارات الصادرة لتنفيذه - موظفون مختصون . وتحدد اللائحة التنفيذية الآتي :

١ - الجهة أو الجهات المسؤولة عن تسميتهم .

- ٢ - صلاحيات الموظفين المخولين بدخول المختبرات ، وتفتيشها ، وضبط المخالفات ، والتحقق على العينات والمستندات والأجهزة محل المخالفة ، وإجراء التحقيقات اللازمة ، ودواعي الاستعانة بالجهات الأمنية .







الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

٣ - الجهة التي لها حق الإذن بدخول المختبرات لأغراض التفتيش.

على أن يلتزم موظفو المراقبة والتفتيش وال ضبط بالبرية والسلوك الحسن ، وأن يقدموا لصاحب الشأن ما يثبت هويتهم وصفقتهم الرسمية والفرض من الزيارة.

المادة الرابعة عشرة:

تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التحقيق والادعاء والجهة التي تتولى ذلك .

المادة الخامسة عشرة:

يختص ديوان المظالم بالفصل في دعوى المخالفة لهذا النظام وتوقيع العقوبات.

المادة السادسة عشرة:

يصدر وزير التجارة بالاتفاق مع كل من وزارات الداخلية ، والصحة ، والزراعة والمياه ، والصناعة والكهرباء ، والشؤون البلدية والقروية اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد مائة ولثمانين يوماً من تاريخ نشره.

